معهد التخطيط القومي

المتابعات العلمية

للعام الأكاديمي ٢٠١٨/٢٠١٩

وقائع الحلقة الخامسة

عرض وتحليل نقدي لكتاب بول ماسون

ما بعد الرأسمالية– دليل لمستقبلنا

Paul Mason, Postcapitalism – A Guide to Our Future

.(Allen Lane, London,2015)

المنسق العام

أ.د. عزيزة عبد الرزاق

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

المتحدث

أ.د. إبراهيم العيسوي

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

الثلاثاء ٢٠١٩/٢/٥

موضوع الكتاب

الموضوع الذي يناقشه الكتاب هو المصير المتوقع للنظام الرأسمالي، وذلك بالنظر إلى ما يظهر فيه من مستحدثات تكنولوجية– لاسيما تكنولوجيا المعلومات– وكذلك بالنظر إلى ما يعانيه من أزمات اقتصادية وتحديات اجتماعية وبيئية.

أهمية عرض الكتاب

ترجع أهمية تقديم كتاب بول ماسون إلى :

١– أهمية الموضوع محل البحث فيه وكونه موضع اهتمام قديم ومتجدد، وكذلك كونه يمثل نمطاً من أنماط التفكير في علاقة التطور التكنولوجي بتطور النظم الاجتماعية يتشارك فيه المؤلف مع كتاب آخرين بدرجة أو بأخرى.

٢– تميز الكاتب من حيث أنه يجمع بين صفة الباحث العلمي المدقق وصفة المتابع عن كثب للأحداث الاقتصادية والسياسية في دول شتى بحكم عمله الإعلامي والصحفي.

ثلاث قضايا رئيسية

١– هل للرأسمالية مستقبل في عصر يشهد تطورات مذهلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويتحول فيه الاقتصاد – خاصةً في الدول المتقدمة– إلى اقتصاد قائم على المعرفة؟

ولما كانت الإجابة التي يقدمها الكتاب هي أن الرأسمالية ستندثر بتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإنه يصبح من الطبيعي طرح السؤالين التاليين:

٢– ما الصورة المتوقعة للنظام الاقتصادي–الاجتماعي المستقبلي، أي نظام ما بعد الرأسمالية؟

٣– ما القوى الاجتماعية التي ستتكفل بالتحول إلي نظام ما بعد الرأسمالية، وكيف ستتم عملية التحول؟

أسباب توقع اضمحلال الرأسمالية

يرى الكاتب أن الرأسمالية تعاني تناقضاً جوهرياً اليوم سوف يؤدي إلي اضمحلالها خلال نحو خمسة عقود. وهو التناقض بين الوفرة والندرة. وفحوى هذا التناقض هو عدم التوافق بين المعرفة التي صارت – بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات– تتسم باللامحدودية أو الوفرة، وبين اقتصاد السوق الرأسمالي الذي يقوم على الندرة وعلى الملكية الخاصة التي هي محدودة أو نادرة حيث تختص بها قلة من أفراد المجتمع دون غيرهم.

كما يرى الكاتب أن الرأسمالية أوشكت أن تفقد ما كانت تتمتع به من قدرة على التكيف مع المستجدات التكنولوجية، وذلك مع الانتشار واسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات وامتداد تطبيقاتها إلى الكثير من مجالات الحياة. والسبب في ذلك هو أن تكنولوجيا المعلومات مختلفة جوهرياً عن كل ما سبقها من تكنولوجيات من حيث أنها تنطوي على ميل تلقائي للإجهاز على الأسواق ولتدمير مفهوم الملكية ولكسر العلاقة بين العمل والأجر.

بزوغ نظام ما بعد الرأسمالية

لتكنولوجيا المعلومات ثلاثة آثار تؤدي إلى أن نظام ما بعد الرأسمالية سيفرض نفسه حتماً. بل إن عناصر لهذا النظام آخذة في الظهور الآن في قلب الرأسماليات المتقدمة. وهذه الآثار هي أن تكنولوجيا المعلومات قد قللت الحاجة إلى العمل، وأن ما أنتجته تكنولوجيا المعلومات من سلع معلوماتية جعلت قدرة الأسواق على تحديد الأسعار تتعرض للتآكل، وأن تكنولوجيا المعلومات يسرت ظهور أشكال جديدة للإنتاج تعمل خارج نطاق السوق، وتشكل ما يطلق عليه المؤلف: الاقتصاد التشاركي **The Sharing Economy**.

قضايا أخرى تهدد الرأسمالية بالفناء

تعاني الرأسمالية عددًا من المشكلات التي يرى ماسون أنه لا قدرة لاقتصاد السوق الرأسمالي على حلها. وهي:

١- الركود المزمن أو الممتد، أي طويل المدى.

٢- ارتفاع خطير في منسوب اللا مساواة.

٣- تفاقم المخاطر البيئية.

٤- شيخوخة سكان الدول المتقدمة.

٥- تدفقات الهجرة من الجنوب إلى الشمال.

مشروع ما بعد الرأسمالية

يطلق ماسون على نظام ما بعد الرأسمالية: "المشروع الصفري"**Project Zero**.إذ ينطوي هذا النظام/المشروع على "تصفير" ثلاثة أشياء: الكلفة الحدية لإنتاج الآلات والمنتجات والخدمات، والمحتوى الكربوني لنظام الطاقة، ووقت العمل الضروري لإنتاج السلع والخدمات.

القوى الاجتماعية التي ستنجز التحول إلى ما بعد الرأسمالية

لا يعول الكاتب على الطبقة العاملة في التحول إلى ما بعد الرأسمالية. بل إنه يعول على القوى المتمثلة في الأفراد المتشابكين من خلال تكنولوجيا المعلومات**The networked individuals** .

مسار التحول إلى ما بعد الرأسمالية

يعتقد ماسون أن عملية التحول سوف تنجزمن خلال مسارين. المسار الأول تلقائي، وهو يتمثل في الأشكال المؤسسية الجديدة التي برزت في الاقتصاد الرأسمالي تحت تأثير تكنولوجيا المعلومات وانتشارها المتسارع. والمسار الثاني إرادي أو تخطيطي، وللدولة دور مهم فيه.

تحليل نقدي لنظرية ما بعد الرأسمالية

- أصاب ماسون في تشخيص و تحليل أسباب الكثير من مشكلات الرأسمالية المعاصرة عموماً والأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة خصوصاً، بما في ذلك:
  - تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي
  - الاتجاه نحو ركود طويل المدى
  - استمرار تعرض الاقتصادات الرأسمالية للدورات القصيرة
  - اللا مساواة المتزايدة
  - مشكلات البيئة وتغير مناخ العالم
  - شيخوخة السكان وتبعاتها المالية
  - الهجرة من الجنوب إلى الشمال
- خطأ النظر إلى مشكلات البيئة والسكان والهجرة كصدمات خارجية
- خطأ اختزال قوى التغيير الاجتماعي في التغير التكنولوجي: IT
- افتراض أن الدول جميعاً سواء أكانت متقدمة أم نامية لا خيار أمامها غير الأخذ بالأحدث من التكنولوجيا، بغض النظر عن الاختلافات في قواعد مواردها وفي مستويات تطورها الاقتصادي
- تجاهل / استبعاد أن تغير النظم الاجتماعية محصلة تعارض مصالح وصراع طبقي
- عدم الاتساق مع توقع ماسون مقاومة نخب الرأسمالية للانتقال ولجوئها للاستبداد والعنف
- خطأ افتراض الهزيمة النهائية للطبقة العاملة،النقابات والاحتجاجات العمالية ضعفت ولكنها لم تتوقف الصحوة ممكنة مع تفاقم اللا مساواة والإفقار المتزايد
- وهم التكلفة الحدية الصفرية للمنتجات المعلوماتية
- التركيز على التكلفة الحدية MC يتجاهل التكاليف الثابتة
- توازن المنتج حالة المنافسة التامة(تزايد)MC بين الأجل القصير والأجل الطويل
- ميل MC للانخفاض لا يعني رخص المنتجات
- السعر أعلى من MC في حالة الاحتكار

- خرافة عالم الوفرة ما بعد الرأسمالي
- منتجات معلوماتية لها ثمن أياً كانت صورته
- عالم ما بعد الرأسمالية لا يعيش على المنتجات المعلوماتية وحدها
- الحاجة إلى شركات لإنتاج المنتجات المادية
- المنتجات المعلوماتية لا تنتج ببرمجياتSoftware فقط
- ولكنها تحتاج إلى عتاد حاسوبي Hardware ايضاً مما تنتجه الشركات الرأسمالية
- لن تقترب كلفة هذه الأشياء أو سعرها من الصفر
- إنتاج وتوزيع المنتجات المادية والمعلوماتية لن يستغني عن العمالة حتى مع الأتمتة وإنترنت الأشياء والطباعة ثلاثية الأبعاد
- القطاع المعلوماتي يستخدم أعداداً كبيرة ومتزايدة من البشر
- عدد ساعات العمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات في ألمانيا قد ازداد من ٧٦٥ مليون ساعة عمل في ٢٠٠٠ إلى أكثر من مليار في٢٠١٠

أهم المداخلات والمناقشات

- ضرورة أن تأخذ الدول المختلفة في الاعتبار التوجه العالمي للاقتصاد عند صياغة ووضع تصور لنظام اقتصادها الخاص.
- من الممكن اختفاء بعض الوظائف أثناء وبعد الرأسمالية، ولكن سيصاحب ذلك بلا شك ظهور نوعية أخرى من الوظائف.
- ضرورة دراسة وتبني مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي وظبط الأسعار وتعزيز دور الدولة من خلال أجهزتها المختلفة المختصة بذلك، كأجهزة رقابة الأسواق وحماية المستهلك وتشجيع المنافسة.
- أهمية اعتبار المكون الثقافي والحضاري والنسق الاجتماعي للشعوب المختلفة ودوره في تقبل نظام اقتصادي معين عن دونه.
- ضرورة توخي الحذر فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي العالمي بما يتسم به من ركود متوقع وتباطؤ للنمو في الأجل الطويل وتسارع النمو في اللا مساواة والتفاوت في الثروة.
- اقتصاد المعرفة والثروة العلمية سوف تودي الي تغيرات هيكلية سريعة نتيجة التسارع المذهل في تطبيق العلم، والربط العضوي بين البحث العلمي ومراكز البحث والتطوير وخطوط الإنتاج في المصانع والشركات المختلفة.

- **أهمية معالجة والنظر للموضوع بصورة منظومية وعدم الفصل بين المكونات الفرعية المختلفة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها، مما يؤدي لدراسة وتحليل الوضع بصور شمولية والوصول إلى حلول وتصورات واقعية قابلة للتطبيق.**
- **جانب المؤلف الصواب في اعتبار قضايا السكان والتغيرات البيئية صدمات خارجية لنظام الاقتصاد العالمي، بل ما هي إلا انعكاسات لوضع وطبيعة النظم الاقتصادية القائمة التي تغفل كثيراً من مثل هذه العوامل والاعتبارات.**
- **على الرغم من وجود وفرة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ولكن قليل من يهتم ويستفيد ويقوم بتحليل هذه البيانات والمعلومات التي لو أُحسن استخدامها وتوظيفها ستسهم بلا شك في تحسن مسار الرأسمالية.**
- **مازالت هناك أشكال مختلفة للدعم في اغلب الدول الرأسمالية وفي مواجهة الفقر، كما في بريطانيا التي تزايدت بها معدلات الفقر في الآونة الأخيرة مثل تقديم بعض المطاعم وجبات دون مقابل وغيرها من محاولات الاحتواء.**
- **توقع بيل جيتس – مؤسس ورئيس شركة مايكروسوفت للبرمجيات– أن تكنولوجيا المعلومات سوف تؤثر بصورة كبيرة على سير العملية الديمقراطية، ولكنه ما سارع بالتراجع في رأيه خاصة بعد الممارسات المختلفة التي شهدها العالم سواء في انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة أو ممارسات الضغط والتأثير التي تمارس كما في حالة البرازيل وفنزويلا.**
- **يجب مراجعة النظم الاقتصادية المختلفة واختيار الأفضل والنموذج الأمثل لمصر الذي لن يبعد كثيراً عن نموذج التنمية المستقل وبالاعتماد على الذات.**

هذا وتؤكد إدارة المعهد دوماً على أن كافة الآراء الواردة بهذه النشرة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي معهد التخطيط القومي.